كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

مركز دراسات الخليج
Gulf Studies Center

مبادرة هرمز للسلام الإيرانية والبلدان المجاورة: نموذج هلسنكي

محجوب الزويري– ميسر سليمان

Gulf Insights Series
Nº 11 – November 2019

مقدمة

عرض الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 سبتمبر 2017، ما أسماه بمبادرة إيران للسلام في منطقة الخليج الفارسي وذلك تحت مسمى "مبادرة هرمز للسلام/الأمل"؛ بهدف تحقيق التقدم والرخاء على مختلف الأصعدة ـ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ـ وتأسيس علاقات ودية، وإطلاق آلية عمل جماعي لتأمين إمدادات الطاقة وحرية الملاحة في مضيق هرمز باعتباره المجال الأكثر حيوية وأهمية لجميع دول الخليج. تأتي هذه المبادرة في ظل جهود الولايات المتحدة لتشكيل تحالف للمحافظة على الأمن الملاحي في مضيق هرمز والخليج، والذي جاء مرتبطاً بتحميل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا المسؤولية لإيران وللحرس الثوري عن الهجمات على ناقلات النفط في ميناء الفجيرة وفي بحر عمان ومنشآت النفط في 12 مايو 2019.

تهدف المبادرة وفق ما أعلنه الرئيس الإيراني – والتي لم تصدر بعد بشكل إعلان رسمي – إلى البحث عن تعاون جماعي داخل منطقة الخليج من أجل تحقيق الأمن الإقليمي دون الحاجة للاستعانة بدول من خارج المنطقة. تفترض إيران والتي ـ من المنتظر أن تقدم وثيقتها إلى الأمم المتحدة وفق التصريحات الإيرانية ـ من خلال هذه المبادرة وجود تعاون وتنسيق مع جميع دول المنطقة، كما تشير إيران إلى الأهداف المتعددة لهذه المبادرة؛ فعلى الرغم من أن هذه المبادرة في المقام الأول تسعى إلى حفظ الأمن لكن هدفها يتعدى ذلك من خلال النظر في القضايا الأخرى كالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. تعتبر إيران هذه المبادرة مهمة وتنظر لها بجدية عالية لأنها ترى أن خطة هرمز للسلام تمثل حلاً لمشاكل المنطقة، واستعادة للاستقرار والسلام لكل المنطقة والعالم. إن الخطاب الإيراني حول حاجة وجود تعاون إقليمي بين دول الجوار ليس جديداً؛ فقد كررت إيران مبادرة التعاون مع دول الجوار منذ بداية التسعينيات كجزء من تبنيها سياسة التنسيق مع دول الجوار وتخفيف حدة التوتر من خلال تعزيز التعاون الثنائي، وفي هذا السياق طرحت أيضا مبادرة تشكيل تحالف أمني مع الدول المطلة على مضيق هرمز لضمان الأمن الملاحي، الأمر الذي يبدو واضحا بأنه مرتبط بأحداث بعينها وتطورات على الأرض قد تتغير. لقد تجاوزت إيران فكرة الترويج للتعاون وذلك عبر طرحها مشروع حوار الحضارات من خلال رئاسة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي 2001، والذي أكد على ضرورة تعزيز حوار الحضارات بشتى الوسائل وعلى أهمية استمرار حوار الحضارات على الصعيد العالمي والثقافي والاعلامي ومستقبل البشرية، وذلك من خلال العلاقات

الدولية القائمة وآفاق المستقبل والحالة الثقافية الراهنة والوضع الاجتماعي والأخلاقي في العالم. وعلى الرغم من أن مشروع حوار الحضارات لقي استحسانا عالميا وتفاعلا من دول مختلفة بما فيه الدول الأوروبية، لكن أثاره لم تستمر حيث أن المواقف السياسية والتي هي جوهر الصراعات في العالم لم تتغير؛ فقد استمرت ثقافة الخصومة والعداء وفرض العقوبات على إيران كما انعكس كل ذلك في الأجواء السياسية سواء في منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج.

تحدث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف من جانبه عن بعض تفاصيل خطة هرمز للسلام: " اقترام إيران هو تشكيل تحالف من دول الخليج؛ أي: العراق وإيران والسعودية والبحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتوفير أمن الخليج" .

يبدو ملفتاً توقيت طرم مبادرة هرمز للسلام/ الأمل، حيث تواجه سياسات إيران انتقادات إقليمية ودولية بسبب سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وكذلك برنامجها النووي. مثل هذا الامر انعكس على علاقاتها في المنطقة والعالم، فعلى سبيل المثال تمر العلاقة بين كل من السعودية وإيران بفترة صعبة يصحبها خطاباً عدائياً من كلا الطرفين، فضلا عن الظروف التي تمر بها إيران من استمرار فرض وتصعيد للعقوبات من قبل الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت لا يوجد أي تعاون من قبل أي قوى أوروبية لتخفيف من حدة هذه العقوبات.

تربط إيران هذه المبادرة مع الفقرة الثامنة من قرار مجلس الأمن رقم 598، وتتخذ من هذا القرار أساساً قانونياً، حيث أن القرار(598)هو القرار الذي بموجبه قبلت الجمهورية الاسلامية الإيرانية في عام ١٩٨٨ وقف الحرب بين إيران والعراق. حيث جاء التأكيد في الفقرة 8 من هذا القرار ضرورة العمل على توفير سبل لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال التشاور مع إيران والعراق ودول إقليمية أخرى. ذلك أن السنوات الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية توسعت فيها حرب الناقلات لتشمل ناقلات نفط لبلدان أخرى تمر من خلال مضيق هرمز.

نموذج هلسنكي

نموذج التعاون الذي تسعى إيران للترويج له عبر مبادرة هرمز للسلام يبدو شبيهاً بمبادرة هلسنكي Helsinki initiative ، حيث تشير هذه المبادرة إلى أهمية تسريع التعاون الإقليمي والأنشطة الرائدة في التعليم والاقتصاد والاستثمارات بالأخص الأنشطة التي تستهدف انخراط المجتمعات كمحرك رئيسي للنمو على المستوى الإقليمي الاوروبي وتركز على فكرة وجود صندوق يساهم في التنمية والاستثمار والابتكار من قبل الدول المبادرة.

باختصار، يمكن القول إن هلسنكي تعني المنطقة الذكية لأن الغرض منها هو العمل على إنشاء منصات تطوير مشتركة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع التركيز على الجانب الثقافي من خلال الاهتمام بالأنشطة من أجل فتح منصة للمناقشة والتعاون والتنسيق بين سياسات دول الإقليم وهذا بدوره سينعكس في تعزيز دور المجتمعات وجعلها تعمل بشكل جيد مما يقلل من النزاعات والتوترات.

تستهدف هذه المبادرة صناع السياسة والقادة والجامعات ومؤسسات البحث وممولي البحوث والمكتبات والباحثين؛ فالمقاربة تكمن هنا من المجتمع المستهدف وهم صناع القرار وكذلك فكرة تعزيز سبل التواصل والبحث لتحقيق تعاون مشترك على المستوى الكلي " صعيد الإقليم " وهذا يعني التعاون على مستوى هيكل النظام الإقليمي بين دول الإقليم.

مبادرة هرمز وسيناريوهات المستقبل

إن أي حديث عن إمكانية نجاح أو عدم نجاح مثل هذه المبادرة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ظهرت بسببها مثل هذه المبادرة. حيث أنه من المعروف أن حالة الخصومة السياسية التي تسود أجواء علاقات إيران الإقليمية كانت أحد أهم الأسباب لظهور مثل هذه المبادرة؛ إذ يمكن القول إن طهران تحاول الاستفادة من القانون الدولي والمؤسسات الدولة كالأمم المتحدة لتمرير مثل هذه المبادرة كما حصل من قبل في مبادرة حوار الحضارات. إن أجواء الخصومة السياسية التي تمت الإشارة اليها انعكست وتنعكس بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية في إيران، لذا يمكن القول إن أهمية هذه المبادرة بالنسبة لإيران تكمن في إمكانية تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي مع دول الخليج بما يحقق الاستفادة للاقتصاد الإيراني وتجاوز آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك العقوبات التي لم توقفها الدول الأوروبية بشكل كامل.

تشير العقود الأربعة الماضية إلا أن العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين إيران وجوارها الإقليمي لم تنعكس في تحسن حقيقي في العلاقات السياسية أو حتى في التنسيق الأمني، هذا لا ينفي وجود بعض الحالات الاستثنائية بين إيران وعمان أو إيران وباكستان، لكن السياق العام يشير إلى حالة عدم الثقة في علاقات إيران مع جوارها. وعلى الرغم من وجود المشتركات الثقافية كالتاريخ أو الدين لكن هذه المشتركات بدلا من أن تحقق نوعا من التلاقي إلا أن دول المنطقة تنظر لها على أنها أدوات تحاول إيران توظيفها لتعزيز نفوذها وهيمنتها في المنطقة. إن استنساخ محتوى وأفكار مبادرة هلسنكي للتعاون ربما يتجاهل حالة السياق

السياسي وواقع المواجهة المستمر في المنطقة والذي استطاعت دول مبادرة هلسنكي تجاوزه، لذلك قد لا تؤدي أفكار مبادرة السلام إلى تغيير جوهري إذا لم يرافقه تغيير في الخطاب السياسي وتقليل أو تهميش دور اللاعبين الخارجيين وهو الامر الذي يبدو مستحيلا.

لقد أثبتت التطورات السياسية في منطقة الخليج بل والمنطقة العربية وحتى العالم الإسلامي على أن العمل المشترك لم يحقق الحد الأدنى من تعزيز التعاون بين دول الأعضاء في تلك المنظمات الإقليمية، وعليه فإن منظمات مثل مجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي رغم وجود عدد لا نظير له من المشتركات والمصالح بين هذه الدول الأعضاء إلا أن العمل المشترك فيهما لم يحقق مصالح تلك الشعوب في ظل هذه المنظمات الإقليمية حيث فرض حصار على دول كالحصار على دولة قطر في عام ٢٠١٧ من قبل ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين) ودولة عربية أخرى (مصر) كما واجتيحت أخرى عسكريا كم حصل للكويت من قبل العراق في العام ١٩٩٠. تؤكد كل هذه الأحداث أن المصالح السياسية والمشتركات الثقافية لم تكن كافية لجعل دول الأعضاء يعملون لتعزيز ثقافة الحوار والنقاش والتنسيق فيما بينهم واحترام توجهاتهم المختلفة وذلك لحفظ المصالح والتي في نهاية المطاف هي مصالح مشتركة.

لا يمكن أن يتم الحديث عن التعاون الثقافي أو الفني أو الاقتصادي بين المجتمعات في المنطقة بمعزل عن دور الدولة " دور الحكومات " على اعتبار أنها اللاعب الرئيسي؛ فنجاح هذا النوع من التعاون يرتبط بطبيعة الدولة أو الحكومة في المنطقة، والتي تمسك في زمام كل ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي، لذا فأن أي مشروع لتغيير الوضع الحالي يجب أن يمر من خلال قنوات تلك الحكومات. لذلك في ظل وجود حالة الشك بين الحكومات أو مستوى من الخصومة، وكذلك غياب التنمية الحقيقية لدى بعض البلدان وتزايد الفجوة بين المجتمع والدولة وتفاعلات المشهد السياسي الداخلي التي تعكس حالة من عدم الاستقرار، كل ذلك يشكل عوائق حقيقية أمام المشروع والترويج له اقليمياً، كما أن كل ذلك يجعل إمكانية تحقيق مستويات تعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية شبه محدود إن لم يكن مستحيلاً.

*أستاذ مشارك في دراسات الخليج وإيران، برنامج دراسات الخليج – جامعة قطر
**طالبة دكتوراة في برنامج دراسات الخليج – جامعة قطر